رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

تعبيد الطريق نحو الدولة: العدالة والقانون

في مسيرة بناء الدول، لا تقاس قوة الكيان السياسي بحجمه او موارده فقط، بل بمدى رسوخ منظومة العدالة فيه، وبقدرة القانون على فرض نفسه مرجعية عليا تنظم حياة الافراد والجماعات. ان الطريق الى الدولة الحديثة لا يعبد بالشعارات، بل بإرساء قواعد العدالة وتطبيق القانون، بما يحفظ الحقوق ويصون الكرامة الانسانية، ويؤسس لثقة متبادلة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

العدالة، في مفهومها الشامل، هي ممارسة يومية تقوم على تطبيق القانون بشكل عادل ومتوازن. تنبع من ضرورة حماية الحقوق العامة والخاصة، وضمان المساواة بين المواطنين، بحيث لا يكون هناك تمييز او استنسابية في التعاطي مع القضايا. وهي ايضا تعبير عن احترام الحق الانساني في العيش الكريم، حيث يشعر الفرد ان حقوقه مصانة، وان كرامته محفوظة، وان اي اعتداء عليهما سيواجه بمنظومة قانونية عادلة وفعالة. من هنا، تصبح العدالة حجر الاساس في استقرار المجتمعات، لأنها تعزز الشعور بالأمان والانتماء، وتحد من النزاعات والفوضى.

اما القانون، فهو الإطار الذي يترجم هذه العدالة الى قواعد ملزمة. هو الركيزة الاساسية التي يقوم عليها النظام العام والدستور، وهو المرجعية التي تحدد الحقوق والواجبات وتضبط العلاقات داخل المجتمع. لا يمكن لأي دولة أن تستقر أو تتطور من دون قانون يحترم ويطبق. لكن الاهم من وجود القانون هو حمايته، وهذه الحماية لا تتحقق الا من خلال تطبيقه على الجميع من دون استثناء، ومن دون تمييز بين قوي وضعيف، أو بين مسؤول ومواطن عادي. فحين يطبق القانون بشكل انتقائي، يفقد هيبته، ويتحول الى اداة تخدم المصالح بدل أن تكون ضمانة للعدالة.

الى جانب ذلك، لا بد من التأكيد على أن القانون ليس ثابتا جامدا، بل هو منظومة ديناميكية تحتاج الى تحديث مستمر. فالعالم يشهد تطورات متسارعة في مختلف المجالات، من التكنولوجيا الى الاقتصاد، ومن التربية الى الصحة، مما يفرض على الدول ان تواكب هذه التحولات عبر تحديث قوانينها واصدار تشريعات جديدة. هذه التشريعات يجب ان تشمل كل قطاعات الانتاج والتجارة والزراعة، اضافة الى القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والتكنولوجيا. كما ينبغي ان تساهم في تطوير الادارة العامة، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد والرشوة، التي تعد من أبرز التحديات التي تواجه بناء الدول.

ان احترام القانون وتطبيقه بشفافية وحزم يشكلان اولوية في مسار بناء دولة القانون والمؤسسات. هذه الدولة التي طالما شكلت مطلبا اساسيا لكل من تولى المسؤولية في لبنان، لكنها بقيت، للأسف، في إطار الشعارات والخطابات، من دون أن تترجم الى خطوات عملية. فغياب التطبيق الفعلي للقوانين، أو التراخي في تنفيذها، يؤدي الى اضعاف مؤسسات الدولة، ويفقد المواطن ثقته بها، ويفتح الباب امام الفوضى والمحسوبيات.

إن تعبيد الطريق الى الدولة بالعدالة والقانون، لا يحتاج فقط الى نصوص قانونية متقدمة، بل الى ارادة سياسية حقيقية، والى ثقافة مجتمعية تؤمن بأن القانون هو الضامن الوحيد للحقوق. كما يتطلب مؤسسات قوية قادرة على تنفيذ القوانين باستقلالية ونزاهة، بعيدا من الضغوط والتدخلات. فالدولة لا تقوم الا عندما يشعر المواطن أن القانون يحميه، وأن العدالة متاحة له، وأن حقوقه لا يمكن ان تهدر من دون محاسبة.

واخيرا، يمكن القول ان هناك عاملين اساسيين يردعان الانسان عن الوقوع في الخطأ أو تجاوز القانون: "الضمير والقانون". فالضمير هو الرادع الداخلي الذي ينبع من القيم والاخلاق والتربية المدنية، وهو الذي يدفع الانسان الى الالتزام بما هو صحيح حتى في غياب الرقابة. لكن عندما يغيب هذا الضمير، او يضعف تحت تأثير المصالح والضغوط، يصبح القانون هو الرادع الخارجي الذي يفرض النظام ويمنع الفوضى. من هنا، فان التكامل بين الضمير والقانون هو الضمانة الحقيقية لبناء مواطنة صحيحة ودولة قوية.

ان تعبيد الطريق الى الدولة يبدأ من هنا: من عدالة تنصف الجميع، ومن قانون يطبق على الجميع، ومن ارادة تحول المبادئ الى واقع. عندها فقط، يمكن أن ننتقل من دولة الشعارات الى دولة المؤسسات، ومن الفوضى الى النظام، ومن الضعف الى القوة.

إلى العدد المقبل